



نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

خيلان ابوبكر قادر

ماجستير في العلوم السياسية من جامعة صلاح الدين / كلية العلوم السياسية

اقليم كردستان العراق / اربيل

البريد الإلكتروني Email : khelanqadir85@gmail.com

الكلمات المفتاحية: العراق بعد ٢٠٠٣ - النفوذ الإيراني في العراق - السياسة التركية في العراق - القضية الكردية - العلاقات التركية الإيرانية.

كيفية اقتباس البحث

قادر ، خيلان ابوبكر ، نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥، المجلد: ١٥، العدد: ٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

Points of Conflict and Convergence in Turkish and Iranian Foreign Policy in Iraq after 2003

khelan abubakir qadir

MA in Political Science, Salahaddin University, College of Political Science /Kurdistan Region of Iraq, Erbil

Keywords : Iraq after 2003 – Iranian influence in Iraq – Turkish policy in Iraq – Kurdish issue – Turkey-Iran relations.

How To Cite This Article

Qadir, khelan abubakir, Points of Conflict and Convergence in Turkish and Iranian Foreign Policy in Iraq after 2003, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025, Volume:15, Issue 6.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

This study examines the political and security changes in Iraq since 2003 and their impact on relations with Turkey and Iran. Following the fall of the previous regime, Iraq experienced institutional deterioration and escalating sectarian and ethnic conflicts, which allowed neighboring countries to expand their influence. Iran emerged as a major power through its alliances with Shiite groups and its management of the Popular Mobilization Forces, while Turkey employed economic and military tools and partnerships with the Kurdistan Regional Government to balance Iranian influence and protect its interests.

The study focuses on points of convergence between Turkey and Iran, particularly in facing shared security threats and preventing Kurdish independence, while also highlighting points of divergence, especially in Kurdish-influenced areas such as Kirkuk and Sinjar. The research concludes that post-2003 Iraq has become a regional arena for competition between Turkey and Iran, characterized by regulated rivalry and occasional convergence, making the task of building a stable Iraqi state and strengthening national unity a challenging endeavor.

الملخص

يتناول هذا البحث التغيرات السياسية والأمنية في العراق منذ عام ٢٠٠٣، وكيف أثرت هذه التغيرات على العلاقات مع تركيا وإيران. بعد سقوط النظام السابق، حصل تدهور في المؤسسات في العراق وزادت النزاعات الطائفية والعرقية، مما أتاح للدول المجاورة العمل على زيادة نفوذها. ظهرت إيران كقوة رئيسية من خلال تحالفاتها مع الجماعات الشيعية وإدارتها لمليشيات الحشد الشعبي، بينما استخدمت تركيا أدوات اقتصادية وعسكرية وشراكات مع حكومة كردستان لتعويض النفوذ الإيراني وحماية مصالحها.

المشتركة ومحاولة منع استقلال الأكراد، كما يسلط الضوء على أوجه الاختلاف، خصوصاً في المناطق التي تتمتع بنفوذ كردي مثل كركوك وسنجار. ويتوصل البحث إلى أن العراق بعد عام ٢٠٠٣ أصبح ساحة تنافس إقليمي بين تركيا وإيران، مع وجود نوع من التنافس المنظم وأحياناً تقارب مؤقت، مما يجعل جهود بناء دولة عراقية مستقرة وتعزيز وحدتها الوطنية مهمة صعبة.

مقدمة

قد شكّل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، منعطفاً مهماً في تاريخ العلاقات السياسية الدولية والإقليمية من حيث المدلول السياسي، وكذلك من حيث تداعياته المرحلية والمستقبلية على نسيج العلاقات بين دول الإقليم التي لها مصالح إستراتيجية مهمة في العراق، إذ تحوّل العراق بعد الاحتلال الأمريكي إلى ساحة مكشوفة لممارسة الحرب الساخنة والباردة بين الولايات المتحدة ومن لديهم مصالح مباشرة وغير مباشرة في العراق، لاسيّما من الدول المتاخمة لحدوده أو تلك التي ترتبط معه بمصالح سياسية أنية ومستقبلية، فقد تم تدويل الملف العراقي للبحث عن وسيلة لدرء التهديد المنبعث منه، وأخرى حاولت التأثير فيه لتعضيهم مكاسبها وإدخالها كطرف في المعادلة، وأخرى حاولت تصفية حساباتها مع خصمها الولايات المتحدة بلعبة النار والقتل، وأخرى لعبت دورا داعما وساندا لتنفيذ إستراتيجية الولايات المتحدة. (الكناني، ٢٠١٢)

كما انه ساهم الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ في تأسيس وضع إقليمي ملائم للقوى الإقليمية، وخاصة تركيا وإيران. كان ذلك بهدف تعزيز وجودها في المنطقة وتوسيع مصالحها الوطنية، خصوصاً بعد تدمير القوة العسكرية العراقية ووقف دورها الإقليمي. هذا الأمر شجع كلا الدولتين على طرح أفكارهما الإقليمية، التي استندت إلى أهداف متعددة تهدف إلى

نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

إظهار تفوقهما العسكري والاقتصادي وحماية أمنهما القومي، بالإضافة إلى استعادة نزعة التوسع في المنطقة.

كما أن المنطقة شهدت نقصاً في الأمن، مما أدى إلى اختلال التوازن الإقليمي في مصلحتهما. حيث أن الحرب على العراق منحت زخماً كبيراً لأي نشاط إقليمي تركي أو إيراني، مما أثار رغباتهما وآمالهما لتحقيق دور رئيسي ومتفوق في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

المبحث الأول: خلفية تاريخية موجزة عن العراق بعد ٢٠٠٣

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية و الخارجية التركية في العراق بعد ٢٠٠٣

المحور الاول : السياسة الخارجية الإيرانية في العراق بعد ٢٠٠٣

المحور الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية في العراق بعد ٢٠٠٣

المبحث ثالث: ملامح التقارب والتضارب بين تركيا وإيران وأثرها على العراق بعد ٢٠٠٣

المحور الاول: محاور التقارب بين تركيا وإيران

المحور الثاني: محاور التضارب بين تركيا وإيران و أثره على عراق

و بعدها خاتمة البحث

اهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يتناول واحداً من أهم جوانب الصراع والتنافس الإقليمي في العراق منذ عام ٢٠٠٣، حيث تحول العراق إلى منطقة نفوذ لكل من تركيا وإيران. معرفة طبيعة التوافقات والاختلافات في سياستهم الخارجية يسهم في فهم العديد من التحولات السياسية والأمنية التي حدثت في العراق، كما يساعد على تعزيز الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالعلاقات الإقليمية والأمن في منطقة الشرق الأوسط.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن السياسات الخارجية لكل من تركيا وإيران تجاه العراق تحمل طابع التعارض؛ فهي تتكون من تعاون بسيط ومتسابق قوي، مما يؤدي إلى خلق حالة من عدم الاستقرار داخل العراق ويعوق قدرته على تطوير سياسة مستقلة خاصة به.

أسئلة البحث

١. ما هي محاور التقارب بين السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد ٢٠٠٣؟

٢. ما هي أبرز محاور التضارب بين الدولتين داخل العراق؟

٣. كيف انعكس هذا التداخل بين التقارب والتضارب على استقرار العراق السياسي والأمني؟



٤. هل يغلب التنافس على التقارب في العلاقة بين أنقرة وطهران داخل العراق؟

أهداف البحث

١. تحديد ملامح وأبعاد التقارب بين تركيا وإيران في العراق بعد ٢٠٠٣.
٢. تحليل نقاط التباين والصراع بين الدولتين داخل الساحة العراقية.
٣. توضيح أثر هذا التنافس والتقارب على استقرار العراق ووحدة مكوناته.
٤. المساهمة في فهم أعمق لدور العراق كساحة صراع إقليمي بين قوتين مؤثرتين.

المبحث الأول

خلفية تاريخية موجزة عن العراق بعد ٢٠٠٣

بعد سقوط بغداد بتاريخ ٩-١-٢٠٠٣ وكان لهذا السقوط ليس في نظام الحكم فقط وإنما كان انهيار العراق بالكامل في مؤسسات الدولة الامنية والعسكرية بل جميع القطاعات الأخرى حدث الفوضى في العراق وكأن ما حدث على حين غرة اختفى النظام الحاكم واختفت معه المؤسسات هذا كله ما انعكس سلبا على احتلالها للعراق في عام ٢٠٠٣ ما حدث في العراق بعد الغزو الأمريكي هو تنامي حالات القتل الطائفي التي اصبحت مع بداية ٢٠٠٥ تتفوق على السياسية منها (حسين ، ٢٠٢٢، ص ٥٧٧)

أُتسم النظام السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، بعدم الاستقرار مدفوعا بمجموعة متنوعة من المتغيرات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر التوترات العرقية والطائفية، وتدخلات دول الجوار، والتحديات الأمنية التي خلقتها الجماعات الإرهابية والمجاميع المسلحة، فضلا عن ذلك، سيطرت على المشهد السياسي عبر كل إدارة عراقية تقريبا منذ العام ٢٠٠٣ ، ائتلافات شابها الضعف والانقسام؛ لكونها كانت غير قادرة على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية التي تشتد الحاجة إليها. (سلمان ، ٢٠٢٣، ص ٣٨٤)

سعت القوى الرئيسية الممثلة لل (الشيعية، والاكرد والسنة في إطار المشاركة في النظام السياسي الجديد إلى تحقيق أهدافها ومطالبها في إطار النظام السياسي الجديد مستغلة مبررات التضحيات والخسارات من النظام السابق أو من النظام الحالي بالنسبة للسنة العرب في تحقيق مطالبها وأهدافها وهو ما انعكس على طبيعة الشراكة السياسية بين تلك القوى الرئيسية في بناء مؤسسات الحكم وكتابة قانون إدارة الدولة والدستور الدائم. (حسين ، ٢٠٢٠، ص ١٤٠)

فضلا عما تقدم، أدى سقوط الموصل والعديد من المدن والقرى العراقية الأخرى في صيف ٢٠١٤ ، أثر سيطرة تنظيم داعش الإرهابي عليها، دورا مهما في تغيير المعادلات السياسية المهيمنة في البلاد، بالتالي، فإن تلك الاخفاقات جميعها، التي تراكمت بسبب الحكومات



نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المتعاقبة على السلطة بعد العام ٢٠٠٣، أدت إلى أن يصل مستوى الإحباط بين العراقيين إلى نقطة الغليان في أواخر العام ٢٠١٩، الأمر الذي قاد إلى اندلاع احتجاجات شعبية حاشدة في بغداد والعديد من مدن جنوب العراق في أكتوبر من العام ٢٠١٩، وعلى الرغم من أن الاحتجاجات كانت سمة متكررة للحياة في العراق منذ العام ٢٠٠٣، إلا أن احتجاجات أكتوبر في العام ٢٠١٩، كانت مختلفة اختلافا جوهريا من حيث مدى المشاركة والانتشار الجغرافي الذي تميزت به، فضلا عن أعداد الشهداء والجرحى. (سلمان، ٢٠٢٣، ص ٣٨٥)

في آخر تقرير له أقر "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" وهو أول مؤسسة فكرية لعموم أوروبا يهتم بإجراء البحوث وتعزيز المباحثات المطلعة على المستوى الاوربي، أقر هذا المجلس، بأن العراق بلد يعاني باستمرار من أزمات بنيوية تهدد وجوده الهش كدولة لافتا الى ان دولا اوروبية ك بريطانيا وفرنسا عربتي "سايكس بيكو" سبق لها وأن انقذت العراق من عدة أزمات حقيقية هددت وجوده كدولة حضارية، أشار التقرير الى مرحلتي مقاطعة المكون السنوي للعملية السياسية في مرحلة مابعد ٢٠٠٣، واستفتاء استقلال إقليم كردستان، وحربين طائفتين، لافتا الى ان النظام السياسي في العراق نجا، من هذه "التحديات الوجودية"، لافتا الى أنه يواجه حاليا وضع عدم استقرار جديد يتمثل في تقائل القيادات الشيعية البارزة من أجل الهيمنة على السلطة أو بالأحرى التحرر من هيمنة الدول الإقليمية (جلال، ٢٠٢٢)

كما ان يعد دستور (٢٠٠٥) في العراق أول دستور دائم للبلاد بعد عام ٢٠٠٣، تم اقراره في ظروف عصيبة مر به العراق، ولم تكن بالظرف الأنموذجية لصياغة دستور أية الدولة، ولكن مع ذلك تبني هذا الدستور أفكاراً واسعة ومرتبطة بروح الديمقراطية سواء من جهة اقراره لعدد من الحقوق والحريات أم من جهة تبنيه لشكل معين من أشكال الأنظمة السياسية وهو النظام البرلماني الذي يعد من الأنظمة القائمة على احترام فكرة أو مبدأ الفصل السلطات (الياس و شوخان، ٢٠٢٤، ص ٢٢٥). أذ نصت المادة الأولى من دستور العراق الدائم على ان " جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامنت لوحدة العراق (دستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥) ان بناء السلطة السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ارتكز على مجموعة من المعطيات القانونية من ابرزها ما يأتي:

١. مبدأ سيادة القانون يتطلب وجود دولة قانونية تقوم على اركان حقيقية تستمد قوتها من الشعب باعتباره مصدر السلطات، ولها قوة ملزمة تستمد من القواعد الدستورية التي ارسى عليها بنائها القانوني. (ظريفي، ٢٠١٨، ص ٢٨٦)

يعتبر منسند القانون "أساساً ضرورياً لوجود القانون، إذ لا يمكن أن تشكل القانون دون هذا الأساس، مسألة الحكم والتمييز بين الحكام والمحكومين من قضايا الأساسية، حيث يقوم الحكام بإصدار الأوامر والنواهي للمحكومين مما يؤدي الى تشكيل قواعد قانونية، لذا يربط القانون ارتباطاً وثيقاً بالسلطة التي تمارسه (الياس و شوخان ، ٢٠٢٤، ص ٢٢٧)

٢. بناء المؤسسات الجديدة ومبدأ فصل بين السلطات:

يمثل مبدأ الفصل بين السلطات ضماناً كبيرة وأساسية لضمان مراعاة المساواة بين الأفراد واحترام حقوقهم وحرياتهم ، وبعد من أهم ضمانات حقوق الإنسان لأنه يترتب عليه قيام دولة القانون التي تتميز بتخصيص جهة مستقلة لكل من سلطة تشريع القانون وسلطة تنفيذه وسلطة تطبيقه مما يضمن حسن سير مصالح الدولة ومنع التعسف أو التجاوز في السلطة . ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات ركن من أركان الدولة الحديثة وانه يشكل الصورة الحقيقية للديمقراطية والمدخل الرئيسي لممارستها وتكريسها ، وتأتي استقلالية القضاء بمثابة الباب الأوسع لتجسيد ذلك المبدأ ، حيث ان استقلال القضاء هو احد النتائج المتمخضة عن مبدأ الفصل بين السلطات ، وذلك لأنه يدعو إلى إنشاء سلطة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية تسعى إلى إحقاق الحق وردع الباطل وصيانة الحريات العامة من الانتقاص والافتئات الصادر من السلطات الأخرى وبذلك يكون لسلطة القضاء دوراً فاعلاً في بناء أسس العدالة الاجتماعية وإرساء الثقة ما بين المواطن والدولة والحفاظ على منظومة الحقوق العامة التي تكفل التعايش السلمي للمجتمع . (جديع، ٢٠٢٢، ص ٥٤٨)

المبحث الثاني

السياسة الخارجية الإيرانية و الخارجية التركية في العراق بعد ٢٠٠٣

تقوم المعادلة التي تسير عليها مصالح تركيا وإيران في عراق ما بعد ٢٠٠٣ على أساس التنافس المنضبط بقواعد محدّدة، وهي تمنع الهيمنة الكاملة من قبل أي من الدولتين. فتركيا، حتى وإن كانت حذرة في تعاملها مع النفوذ الإيراني في العراق، لن تقبل بنمو ذلك النفوذ إلى حد السيطرة الكاملة عليه. لأن مثل هذه السيطرة قد تغيّر ميزان القوى الإقليمي لمصلحة إيران وحدها، الأمر الذي قد يوصل العلاقات التركية- الإيرانية إلى طريق مسدود، أي قد تسير الدولتان باتجاه قطع الاتصال بينهما، ومن ثمّ الدخول في منعطف خطر قد يصل إلى حدّ المواجهة. لذلك ننقسم مبحث الى :



المحور الاول : السياسة الخارجية الإيرانية في العراق بعد ٢٠٠٣

ويأتي الدور والنفوذ الإيراني في العراق في مقدمة التحركات الإيرانية الخارجية التي تستحوذ على إهتمام خاص ومتزايد سواء من القوى السياسية العراقية المختلفة أو من القوى الإقليمية وفي مقدمتها دول الجوار للعراق أو من القوى الدولية ذات المصالح المباشرة وغير المباشرة في العراق وهو ما يجعله يستحوذ على اهتمام العديد من مراكز البحوث والدراسات . ويثير التدخل الإيراني في العراق عددا من الأسئلة المركبة حول أهداف إيران في العراق ، وحدود مصالحها المتعلقة بأوضاعه ، والأدوات التي تستخدمها في إدارة سياساتها العراقية ، وتحالفاتها الداخلية بالعراق وموقفها إزاء الارتباطات العربية للعراق ، وتفاعلاتها مع الولايات المتحدة بشأن مستقبل العراق ، وبعض الأساليب المثيرة للجدل في إستراتيجيتها المتبعة إزاء العراق . (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. (٢٠٠٧، ٢٩ أغسطس). ص.٧)

وقد استطاعت إيران من خلال حلفائها الشيعة أن تسيطر على العراق من خلال إستراتيجيات عدة أهمها: إيصال حلفائها من الساسة الشيعة في العراق إلى السلطة وصناعة القرار ودعمهم للبقاء في سدة الحكم، والثانية تتلخص في تجربتهم الشعبية العسكرية المتمثلة بالميليشيات ومنها المنضوية تحت لافتة «الحشد الشعبي»، والتي جعلتهم سيفاً مسلطاً على رقاب أهل السنة، وحولتهم إلى جنود يدافعون عن أمن إيران بصورة غير مباشرة بزعم أنهم يقاتلون دفاعاً عن أراضيهم، فضلاً عن توغلها داخل المجتمع العراقي بوسائل شتى منها: دينية ومذهبية واقتصادية وأخرى اجتماعية. (عبد العزيز، ٢٠١٧)

كما ان ظهر مصطلح الهلال الشيعي، ضمن المشروع الإيراني الديني الكوني، بعد غزو وإحتلال العراق، وبدا واضحاً وماثلاً في كبد سماء المنطقة، تتداوله الفضائيات والسياسيون الإيرانيون، وحتى أن الرئيس المصري محمد حسني مبارك تطرق وحذّر من خطر (الهلال الشيعي)، واصفاً (ولاء شيعة العراق الى إيران)، وضجّت الصحافة الولائية والعربية، بهذا التوصيف الخطير، حتى أن حكومة بغداد وطهران أدانتا هكذا تصريح ، وإعتبروه معادٍ (للشيعة) (الجبوري، ٢٠٢٥)

كذلك تتجلى ملامح النفوذ الإيراني في العراق من خلال شراكة طهران الوثيقة مع قادة الحشد الشعبي الذي أنشئ لمواجهة هجوم تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في شمال العراق عام ٢٠١٤ من خلال أكثر من ٦٧ فصيلاً سنياً وشيعياً، مثل كتائب حزب الله، وعصابات أهل الحق، ومنظمة بدر، وقوات الصدر، وبعد حرب إسرائيل على غزة شكلت تلك الفصائل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة وإسرائيل يختلف عن التحديات التي يفرضها حزب الله اللبناني



والحوثيون، فلدى الفصائل العراقية تاريخ طويل نسبياً في التركيز على المصالح الأمريكية بوصفها عدوها الرئيس منذ عام ٢٠٠٣، والسعي بطرائق مختلفة، وعلى عدة مراحل، إلى إخراج القوات الأمريكية من العراق. وبعد تفكك حزب الله اللبناني وضعف حماس، أصبحت الفصائل العراقية متحمسة للمشاركة في الحرب ضد إسرائيل؛ ما جعل مستقبل تلك القوات موضوعاً للخلاف في المناقشات السياسية في الداخل العراقي. (قنديل، ٢٠٢٥)

ومن بين الخيارات التي نوقشت إمكانية دمج قوات الحشد الشعبي في الجيش العراقي، أقر مجلس النواب العراقي في ٢٦ نوفمبر ٢٠١٦ قانون هيئة الحشد الشعبي لتنظيم أوضاع الميليشيات التي تشكلت استجابة لظهور تنظيم داعش، وقد منح القانون الحشد وضعاً رسمياً ضمن القوات المسلحة العراقية مع كافة الحقوق والواجبات العسكرية. يعكس القانون تحركات التحالف الوطني الشيعي والحكومة لإضفاء الشرعية على الحشد وضمان استمرار نفوذه بعد معركة الموصل، كما يعكس الضغوط الإيرانية لتعزيز مكانة الحشد ضمن الجيش العراقي. على الصعيد الداخلي، يثير القانون مخاوف بشأن الطائفية داخل الجيش، وتهميش القوى السنية، وزيادة الاحتقان الطائفي، إضافة إلى الأعباء المالية الكبيرة. أما على المستوى الإقليمي، فيقوّض القانون التوازنات الإقليمية من خلال تقنين النفوذ الإيراني في العراق، وتمكين الحشد من الانتقال إلى سوريا، وتصاعد التنافس الإيراني-التركي، مما يعقد جهود المصالحة الوطنية وحل النزاعات في العراق ويهدد وحدة الدولة ومفهوم الدولة الوطنية الجامعة لكافة العراقيين. (عدلي، ٢٠١٦)

واللى يخص العلاقات الإيرانية مع أكراد العراق تتسم بعدم الثبات، ففي الوقت الذي كانت فيه الداعم الرئيسي لأكراد العراق قبل عام ٢٠٠٣، تغيرت مواقفها بعد هذا التاريخ واقتصرت العلاقة على طرف (طالباني) دون آخر (بارزاني). وفي نظرة أوسع نجد أنه في الوقت الذي تتمتع فيه إيران بعلاقات قوية مع حزب العمال الكردستاني التركي، اعتمدت سياسة متطرفة مع حزب الحياة الحرة الكردستاني الإيراني «بيجاك»، الذي هو فرع لحزب العمال الكردستاني التركي في إيران، وبالتالي فإن هذه الفوضى في العلاقات التي تعتمد عليها إيران تجاه أطراف الساحة الكردية عقدت اليوم كثيراً من المشهد السياسي العراقي-الكردستاني، بل إن التطرف الإيراني في التعامل مع الأكراد وصل إلى الحد الذي دفع الخميني إلى تكفيرهم، نتيجة دعمهم للعراق خلال الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، وأخذت المدافع والدبابات الإيرانية تقصف مدن کرمانشاه وكردستان وأذربيجان الغربية وإيلام، وخلفت آلاف القتلى والجرحى، مما دفع بأغلب الأكراد الذين كانوا يحملون السلاح في وجه نظام الخميني إلى العبور إلى الأراضي العراقية،

نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

والاستقرار في مناطق إقليم كردستان العراق، وتحديدًا في مدينة السليمانية المحاذية للحدود الإيرانية، وهو ما وفر فرصة مناسبة لعناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الموجودين في مدينة السليمانية لتلقي دعم وتدريب بعض عناصر البيشمركة الكردية عسكريًا، أو حتى خبراء عسكريين أمريكيين، والدفع بهم إلى داخل إيران لتنفيذ عمليات عسكرية ضد القوات الإيرانية. (الياس ، ٢٠١٧)

يبدو الموقف الإيراني أشد حزمًا في معارضة الاستفتاء من تركيا، بل إن استفتاء الإقليم كان أحد العوامل الرئيسية في التقارب السياسي والعسكري بين البلدين خلال الأشهر الماضية. ويعود موقف إيران إلى مجموعة عوامل داخلية وخارجية. فالمسألة الكردية في إيران، وإن كانت تداعياتها أقل وطأة من مثيلاتها في تركيا والعراق تمثل مصدر قلق دائم لدولة متعددة الإثنيات والقوميات مثل إيران خاصة. وبفارق من هذه المخاوف عودة مقاتلي "الحزب الديمقراطي الكردستاني" المعروف بـ "حدكا" إلى نشاطهم العسكري في إيران، إثر توقف دام زهاء ١٥ عشر عاما من جهة، وتصاعد هجمات مقاتلي حزب الحياة الكردستاني، جناح حزب العمال الكردستاني في إيران في المناطق الحدودية، من جهة ثانية ،وتخشى طهران أن ينعكس انفصال إقليم كردستان سلبياً على دورها الإقليمي بعد أن ضمنت موقعاً متقدماً في العراق وسورية خلال السنوات الماضية، وترى أن الخطوة الكردية تتناغم مع التوجه الأميركي الرامي إلى تقليص نفوذها عبر تقطيع جغرافي لأوصال الدول التي تنشط ضمنها. وفي سياق مواز، يثير الحماس الإسرائيلي الرسمي لاستقلال كردستان العراق هواجس جدية في إيران عن إمكان تنامي النشاط الإسرائيلي في مناطق قريبة إليها جغرافياً. (وحدة الدراسات السياسية، ٢٠١٧)

المحور الثاني: السياسة الخارجية التركية في العراق بعد ٢٠٠٣

ترتبط تركيا مع العراق بعلاقات متنوعة ومتداخلة خاصة ان العراق كان تحت الحكم العثماني لفترة طويلة من الزمن مما جعل العوامل التاريخية والثقافية والدينية مشتركة في نقاط كثيرة واخذت هذه العلاقات أشكالاً وصوراً مختلفة، وعليه اصبح من الضروريات الملحة دراسة توجهات السياسة التركية حيال العراق والتي يجب دراستها بجد وامعان شديدين ، لما تتمتع به هذه الدولة من ثقل وتأثير في المنطقة العربية وبخاصة على العراق، فمن الشروط الاساسية التي لا غنى عنها هي فهم تفاعلاتها السياسية والدولية والاقليمية وانعكاساتها على انماط التوجهات الاستراتيجية التركية اتجاه العراق . كما ان المتغيرات التي شهدتها النظام العالمي وما تركته عن آثار على الصعيد الدولي والإقليمي جعل تركيا ذات التطلع الاقليمي ، الى النظر في سياستها واستراتيجيتها بهدف تحقيق مصالحها الذاتية ، للقيام بدور جديد لتبني سياسة مستقلة نسبياً لقيادة



منطقة الشرق الأوسط ، مستفيدة من مميزات موقعها الجيوبولتيكي ونزعتها العلمانية وعلاقتها التاريخية والحضارية مع دول المنطقة . (محمود، ٢٠٢٢)

تعد العلاقات العراقية - التركية واحدة من اعمق واعقد العلاقات على مستوى المحيط الإقليمي منذ قيام المملكة العراقية والجمهورية التركية بعد الحرب العالمية الأولى، إذ تأثرت هذه العلاقات بسياسات وقرارات صناع القرار في كلا البلدين ، فلم تكن هذه العلاقات على مستوى واحد بل تخللتها العديد من مراحل التدهور والصعود، فبينما نظمت بالاتفاقيات والمعاهدات في بداياتها تخللتها أيضا انتكاسات وحالات من التأزم وصلت فيه الى حد القطيعة ، ويعود السبب في ذلك الى طبيعة القضايا التي واجهتها علاقات البلدين في ما يتعلق بالحدود وأزمة المياه و انتقال المقاتلين الأكراد عبر الأراضي العراقية. (محمد، ٢٠٢٣، ص ٥٤٤)

يمثل التوغل التركي في الأراضي العراقية انعكاساً لطبيعة العلاقة بين أنقرة ونظيراتها الإقليمية، حيث أسهمت الشراكة المتنامية بين حكومة إقليم كردستان وتركيا في دعم الموقف التركي، وذلك من خلال المنافع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية المتبادلة. فقد تجسّد ذلك في زيارة مسعود البرزاني إلى أنقرة، واستمرار تدفق نفط الإقليم بشكل مستقل نحو تركيا، إضافة إلى التعاون في مواجهة تنظيم PKK. وفي آذار ٢٠١٦ هدّد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان باجتياح سنجار وضمها إلى عمليات "درع الفرات" بسبب خطر وجود PKK هناك، الذي اعتبره خط وصل بين جبال قنديل وسنجار من جهة، و"قوات سوريا الديمقراطية" من جهة أخرى، فضلاً عن استخدامه لنقل المسلحين والمعدات نحو الأراضي التركية وصولاً إلى تلغفر. وقد انتهى الأمر باتفاق مع حكومة الإقليم على إنشاء قاعدة عسكرية تركية في جبل سنجار بتاريخ ١٢ تموز ٢٠١٦. (محمد، ٢٠٢٣، ص ٥٣٧)

أطلقت التغيرات في كركوك أجراس إنذار في تركيا التي تحوي عدداً كبيراً من السكان الأكراد. حتى أثناء الاستعداد للحرب في آذار ٢٠٠٣ كانت تركيا قلقة بشكل متزايد حول حركة كردية تلوح في الأفق نحو كركوك، وهو احتمال أصبح مرجحاً في ضوء تحالف الأكراد مع الولايات المتحدة وحقيقة أن البرلمان التركي كان قد منع للتو تقديم تسهيلات للولايات المتحدة يفتح جبهة شمالية ضد صدام حسين . منذ ذلك الوقت أصبحت السياسة التركية حول كركوك وشمال العراق والأكراد بصورة عامة تتسم إلى حد كبير بردود الفعل. إلا أن تركيا تعرف أنها ستخسر الكثير إذا خرج الموقف عن السيطرة. (المجموعة الدولية للأزمات - الشرق الأوسط، ٢٠٠٤)

كذلك اعترفت كل من إدارتي جورج دبليو بوش (٢٠٠١-٢٠٠٩) وباراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٧) بالتهديد الذي يمثله حزب العمال الكردستاني لتركيا من العراق وتعهدها بدعم واشنطن

لأنقرة في قتال الجماعة. ومع ذلك، من وجهة نظر تركيا، فإن مثل هذه التطمينات لم تترجم بشكل كافٍ إلى عمل ملموس. وما يزيد الأمور سوءاً هو أنه بعد اندلاع الأزمة السورية في عام ٢٠١١ والصعود الكبير لتنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٤، أصبحت وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني شريكاً مهماً للولايات المتحدة. وقد زاد هذا من تصورات أنقرة لواشنطن على أنها غير داعمة للقتال ضد حزب العمال الكردستاني، وبدءاً من منتصف عام ٢٠١٩، كثفت القوات المسلحة التركية استخدامها للقوة الجوية وخاصة الطائرات المسييرة لضرب قواعد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، مما أدى إلى مقتل أهداف هامة بشكل متكرر. وفي عام ٢٠٢١ وحده، أفادت التقارير بأن تركيا نفذت أكثر من ١١٠٠ غارة جوية، وأفيد بأن عدداً من المدنيين كانوا من بين الضحايا. وبالتوازي مع ذلك، قامت أنقرة أيضاً بتوسيع وجودها العسكري على الأرض، حيث يتمركز آلاف من قواتها حالياً في نحو ٤٠ موقعاً داخل العراق. (كافيرو، ٢٠٢٣)

المبحث ثالث

ملامح التقارب والتضارب بين تركيا وإيران وأثرها على العراق بعد ٢٠٠٣

المحور الاول : محاور التقارب بين تركيا وإيران

ان طبيعة التحديات الأمنية التي اتسمت بها البيئة الإقليمية فرضت على تركيا وإيران قيام علاقاتهما الثنائية على قاعدة التعاون المشترك وتبادل المصالح تحقيقاً لمصالحهما القومية، مما أدى الى تعزيز التعاون الأمني الاستراتيجي بينهما، وهو ما تمت ترجمته في عام ٢٠٠٤ بالتوقيع على الاتفاق الأمني الذي صنف بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، فضلاً عن سعي إيران الى ضمان حياد تركيا في أية مواجهة عسكرية محتملة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب أو أي حظر اقتصادي ضدها نظراً لعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي وتحالفها التقليدي مع الولايات المتحدة الأمريكية. (علي، ٢٠١٦، ص ١٧٥)

كما ان وجد رئيس الوزراء التركي (منذ العام ٢٠١٤، أصبح رئيساً للدولة) رجب طيب أردوغان وأحمدي نجاد أرضية مشتركة للمضي بالعلاقات قدماً نحو طور جديد. وقد استخدم كلا الزعيمين الخطابات الشعبوية التي تروج للوحدة الإسلامية. وعند الحديث عن أحمدي نجاد، كان أردوغان يلقيه بـ "أخي العزيز". "كما دعم أحمدي نجاد تركيا دعماً مطلقاً بعد الاعتداء على الأسطول حيث وصف الهجوم الإسرائيلي على سفينة تركية بأنه "مؤشر على الضعف وليس القوة". وفي عمرة الانتخابات الرئاسية الإيرانية المثيرة للجدل في العام ٢٠٠٩، والتي أسفرت عن فوز أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية، سارع أردوغان إلى تهنئة أحمدي نجاد. وفي العام ٢٠١٠، عرضت



تركيا أن تكون وسيطاً في أعقاب فشل المفاوضات بين إيران ومجموعة ٥ + ١ (مجموعة تضم الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالإضافة إلى ألمانيا) ومساعدة طهران على تسوية خلافاتها مع الغرب بمساعدة البرازيل. وقد شهدت هذه الفترة طفرة في التعاون المتبادل، كما يتضح هذا من التنامي غير المسبوق لحجم التجارة بين البلدين. والذي قفز بالفعل من ٢.٤ مليار دولار فقط في العام ٢٠٠٢ ، إلى ٢٢ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٢. (يوجيسوي، ٢٠٢٠)

و يرجع الموقف التركي الرفض لإقامة دولة كردية مستقلة إلى سببين رئيسيين؛ الأول داخلي يرتبط بالخشية من انعكاسات الاستقلال الكردي في العراق على القضية الكردية داخل تركيا، إذ تخشى أنقرة أن يشكّل ذلك نموذجاً ملهماً لأكرادها، البالغ عددهم أكثر من عشرين مليوناً، للمطالبة بحقوق قومية أوسع أو حتى استفتاء مماثل قد يقود إلى تغيير جغرافي كبير في المنطقة. أما السبب الثاني فهو خارجي يتعلق بالريبة من دور أمريكي غير مباشر في الاستفتاء رغم الرفض المعلن من واشنطن، وذلك في ظل توتر علاقاتها مع أنقرة بسبب دعمها للأكراد في سوريا والعراق، مقابل توجه تركيا لتعزيز تعاونها مع روسيا وإيران والعراق لمواجهة التهديدات المشتركة. (خورشيد ، ٢٠١٧)

و اللّي يتعلّق برفض النفوذ الأمريكي المفرط مع فرض الولايات المتحدة الحزمة الثانية من العقوبات على إيران عام ٢٠١٨، تبنت تركيا موقفاً رافضاً لهذه العقوبات ووصفتها بأنها قرارات أحادية لا تخدم سوى المصالح الأمريكية، مؤكدة عدم التزامها بها. ويعود ذلك إلى اعتماد أنقرة الكبير على النفط والغاز الإيرانيين، حيث شكّلا أكثر من نصف وارداتها من الطاقة، إضافة إلى سعيها لرفع حجم التبادل التجاري مع طهران. وفي هذا السياق، حاولت تركيا الموازنة بين الحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع إيران وعدم خسارة علاقاتها مع واشنطن. ولتقليل آثار العقوبات على أمنها الطاقوي، اتبعت أنقرة عدة مسارات من أبرزها تنويع مصادر استيراد النفط والغاز، وزيادة الاستثمارات في مشاريع الطاقة، وتطوير بدائل مثل الوقود الاصطناعي، إلى جانب تعزيز موقعها كممر جيوسراتيجي لنقل الطاقة نحو أوروبا. ورغم وضوح موقفها، بقيت تركيا في وضع معقد بين ضغوط الولايات المتحدة كشريك في حلف الناتو، ومصالحها الاقتصادية والسياسية مع إيران كجار استراتيجي، مما ضيق هامش حركتها الخارجية وزاد من احتمالات تعرضها لضغوط أمريكية وإقليمية متواصلة. (مصطفى، ٢٠١٨)

يشكل تحقيق الاهداف والمصالح سواء لتركيا او ايران دافعاً رئيساً لتنمية العلاقات بين البلدين، وهذا ما صرح به الرئيس الايراني السابق محمود احمدي نجاد في عام ٢٠٠٧ عندما اشار الى

ان علاقات التعاون الثنائي بين طهران وأنقرة تتعزز يوماً بعد يوم، وليس بإمكان أي عامل خارجي التأثير في هذه العلاقات"، كما صرح رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بقوله ان تركيا تتطلق في علاقاتها مع إيران وفق مصالحها ولا تستدعيها مصالح الآخرين". وفي هذا الاطار فان خروج العراق بعد عام ٢٠٠٣ من معادلة التوازن الاقليمي اسهم في بروز الدور الاقليمي لتركيا وإيران وتساعد نفوذهما في العراق، مما أدى الى توثيق علاقاتهما الثنائية وتنسيق الجهود لمواجهة أية تطورات قد تنتج عن الوضع في العراق. فالعراق بعد تغيير النظام السياسي فيه اصبح ساحة للتنافس بين تركيا وإيران الا انه يمكن وصفه بكونه تنافس منضبط أي تنافس لا يصل الى حد التصادم بين الطرفين رغم انه قد يؤدي الى امكانية توتر في العلاقات الثنائية. (علي، ٢٠١٦، ص ١٧٦)

المحور الثاني: محاور التضارب بين تركيا وإيران و أثره على عراق

تتنافس تركيا وإيران بشكل أكثر جِدّة على النفوذ في المناطق الكردية في العراق، حيث تحافظان على علاقات سياسية وأمنية واقتصادية مع الحزبين الكرديين العراقيين الرئيسيين - الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. ومع ذلك، فقد عارضت كلاهما استفتاء الاستقلال الذي أجري في عام ٢٠١٧ في إقليم كردستان العراق، وهما تعطيان الأولوية لعلاقاتهما مع بغداد على علاقاتهما مع الجماعات الكردية. ومن الناحية النظرية، يتقاسم "الحزب الديمقراطي الكردستاني" و"الاتحاد الوطني الكردستاني" السلطة داخل حكومة إقليم كردستان، لكن علاقاتهما متوترة ومختلفة بشكل مطرد. ومن المرجح أن يشكّل الحزبان حكومة لتقاسم السلطة في الأشهر المقبلة بناءً على برنامج حكومي جرى التفاوض عليه - لكن الاتفاقات السابقة انهارت مع مرور الوقت. ويخلق هذا الغموض مساحة للقوى الإقليمية للتدخل في السياسة الكردية العراقية. (رودجرز، ٢٠٢٥)

لطالما كانت المشكلة الكردية مصدر خلاف وتعاون بين طهران وأنقرة. وفي سياقات أخرى، ظهر التعاون جلياً بين البلدين وتقاربت وجهات النظر بينهما مثلما حدث أثناء التدخل الأمريكي في العراق عام ٢٠٠٣ حيث رأى الجاران أن الخطر الناجم عن ضم الولايات المتحدة للعراق ربما قد يؤدي إلى استقلال الأكراد العراقيين الذين بدا أنهم أهم شريك للأمريكيين في العراق. ومع ذلك، على الرغم من المخاوف المشتركة بين البلدين بشأن احتمالات استقلال الأكراد، اتبعت طهران وأنقرة سياسات متناقضة؛ ففي عام ٢٠١١، أثير الخلاف بين الدولتين عندما ذكرت وسائل الإعلام الوطنية في تركيا أن إيران اعتقلت مراد كارايلان، القيادي في حزب العمال الكردستاني، ما أدى إلى تهنات حول طبيعة العلاقات بين حزب العمال الكردستاني وإيران.



وعندما وقعت عدة هجمات في ريف قضاء شمدینلي بولاية هكاري، بدأت الحكومة التركية في إلقاء اللوم على إيران لدعمها حزب العمال الكردستاني حيث أدت تلك الخلافات إلى استخدام طهران لحزب العمال الكردستاني كورقة ضغط ضد أنقرة في نزاعاتهما الإقليمية. لذا، فإنه حتى عندما تُتيح المشكلة الكردية فرصةً للتفاهم المتبادل بين البلدين، فالحال دائماً هو أن يستمر الطرفان في إيجاد ثغرة وبدء الصدام حول الأكراد. (ضياء الدين، ٢٠٢٣)

كما مثلت معركة كركوك فرصة أيضاً لتعضيد التنسيق الإيراني- التركي، خاصة بعد رفض مسعود برزاني إعادة النظر في الاستفتاء، وسيطرة بغداد على البنى التحتية والقواعد العسكرية التي سيطر عليها البشمركة خلال مرحلة الفوضى التي سادت العراق بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية عام ٢٠١٤، وقد نجحت القوات العراقية بمشاركة وحدات "الحشد الشعبي" -الذراع العسكرية لإيران داخل العراق- من السيطرة على مدينة كركوك، وأُنزلت علم كردستان عن مبنى المحافظة بعد عملية عسكرية انتهت بأقل الخسائر، خصوصاً بعد انسحاب قوات البشمركة التابعة لحزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" من مواقعها، لتخلي الطريق أمام تقدم القوات الاتحادية، وتشير نجاحات عملية استعادة كركوك، وتوقيتها، في أحد جوانبها، إلى تصاعد الدعم الإيراني والتركي لبغداد على الأرض، فقبيل انطلاق العملية خاضت عناصر الحشد الشعبي المحسوبة على طهران مواجهات بالأسلحة مع قوات البشمركة في محيط مدينة "طوزخورماتو"، وهي إحدى المناطق المتنازع عليها في شمال محافظة صلاح الدين. (سعيد، ٢٠١٧)

خاتمة :

يوضح التحليل المذكور أن العراق قد شهد تغييرات كبيرة في مجالات السياسة والأمن بعد عام ٢٠٠٣. هذه التغييرات أثّرت على طبيعة علاقاته مع الدول المجاورة، مثل تركيا وإيران. بعد سقوط النظام السابق، واجه العراق انهياراً في المؤسسات، بالإضافة إلى مشاكل طائفية وعرقية متعددة، مما زاد من الانقسامات الداخلية واستفادت القوى الإقليمية من الوضع لتحقيق مصالحها.

برزت إيران كقوة مؤثرة في العراق من خلال قوتها السياسية ومجموعات ، مستندة إلى تحالفاتها الشيعية وإدارتها لمليشيات الحشد الشعبي. في المقابل، استخدمت تركيا أدوات اقتصادية وعسكرية واستراتيجيات للتعاون مع حكومة إقليم كردستان من أجل التوازن مع النفوذ الإيراني والحفاظ على مصالحها. بالرغم من التنافس، تواجدت لحظات من التقارب بين تركيا وإيران بسبب المصالح المشتركة، خاصة في مواجهتهما لتحديات الأمن الإقليمي ومنع استقلال

نقاط التضارب والتقارب في السياسة الخارجية التركية والإيرانية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الأكراد في العراق، بينما استمر الخلاف في المناطق التي لها سيطرة كردية وقضايا إقليمية حساسة مثل كركوك وسنجار.

لذا، يمكن القول إن الوضع العراقي بعد ٢٠٠٣ يعكس توازنًا هشًا بين القوى الإقليمية، حيث تتحرك تركيا وإيران في إطار تنافس متوازن مع وجود نقاط تقارب مؤقتة، ليبقى العراق ساحة فاعلة لتأثير هذه القوى، مما يشكل تحديًا دائمًا لبناء دولة مستقرة وتعزيز الوحدة الوطنية لجميع العراقيين.

مصادر و مراجع

١. الكناني، صفاء مهدي صالح، ٢٠١٢. *المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد ٢٠٠٣*. رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية، جامعة بغداد.
٢. عبد العزيز الظاهر، ٢٠١٧. «النفوذ الإيراني في العراق»، *مجلة البيان*، العدد ٣٦٤ (٢٣ أغسطس).
٣. عدلي، أحمد، ٢٠١٦. «مأسسة الطائفية: تداعيات إدماج الحشد الشعبي في الجيش العراقي»، *المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة*، ٢٩ نوفمبر.
٤. الجبوري، عبد الجبار، ٢٠٢٥. «من الهلال الشيعي إلى الإقليم الشيعي»!!...، *مجلة كل العرب*، ٩ مارس.
٥. إلياس، رشيد عمارة، وشوخان طه علي، ٢٠٢٤. «معطيات السلطة في النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣»، *المجلة السياسية الدولية*، ملحق العدد ٦١.
٦. إلياس، فراس، ٢٠١٧. «إيران والمشروع الكردي في العراق: التهديدات وخيارات المواجهة»، *المعهد الدولي للدراسات الإيرانية RASANA -*، ١٧ أكتوبر.
٧. حسين، عقيل إبراهيم، ٢٠٢٢. «النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣»، *مجلة الجامعة العراقية*، ٥٧ (1).
٨. حسين، عدي فالح، ٢٠١٤. *النظام السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣: دراسة في جدلية الشراكة والمعارضة بين المكونات الثلاثة الشيعية السنة الأكراد*. بغداد.
٩. جلال شيخ علي، ٢٠٢٢. *قراءة في التحديات الوجودية للدولة العراقية*، زاكروس، ٢١ يونيو. متاح على : <http://zagrosnews.net/ar/opinions/34342> [تم الوصول إليه في ٣ سبتمبر ٢٠٢٥].
١٠. جديع، ضياء نجم علي، ٢٠٢٢. «مبدأ الفصل بين السلطات وتطبيقاته في النظم المعاصرة: دراسة مقارنة»، *مجلة الجامعة العراقية*، ٥٥ (2).
١١. كافيرو، جورجيو، ٢٠٢٣. «تأثير حزب العمال الكردستاني في العلاقات العراقية التركية»، موقع أمواج.
١٢. محمود، نضال عبد، ٢٠٢٢. «التوجهات السياسية الخارجية التركية وتأثيرها على أهم القضايا العراقية»، *مجلة الجامعة العراقية*، ٥٧ (1)، ص. ٥٨٦-٥٩٨.
١٣. محمد، أحمد مجيد جاسم، ٢٠٢٣. «العلاقات العراقية-التركية بعد ٢٠١٤ ومستقبلها»، *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، ٤، ص. ٥٢١-٥٤٩.
١٤. مصطفى صلاح، ٢٠١٨. *تقارب حذر .. تركيا والموقف من العقوبات الأمريكية على طهران*. المركز العربي للبحوث والدراسات.



١٥. قنديل، غدي، ٢٠٢٥. «من العداء إلى التحالف.. مستقبل الدور الإيراني في العراق»، مجلة الشؤون العربية الأوراسية، ٢ فبراير. متاح على <https://eurasiaar.org/> :من-العداء-إلى-التحالف-مستقبل-الدور-الإيراني-في-العراق] تم الوصول إليه في ٣ سبتمبر ٢٠٢٥.]
١٦. رودجرز، وينثروب، ٢٠٢٥. «موازنة حذرة: المنافسة بين تركيا وإيران في الجغرافيا السياسية الكردية إقليمياً»، موقع كلام، ٢٢ مايو.
١٧. سلمان، جبار حردان، ٢٠٢٣. «تحديات النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠١٨: دراسة تحليلية»، مجلة دراسات دولية، ٩٢ (2).
١٨. سعيد، كرم، ٢٠١٧. «أنقرة وطهران: حدود المكاسب من معركة كركوك»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.
١٩. خورشيد دلي، ٢٠١٧. «حصار أربيل: الخيارات التركية لمواجهة استقلال إقليم كردستان»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.
٢٠. وحدة الدراسات السياسية، ٢٠١٧. «استفتاء إقليم كردستان: بين الإصرار الكردي والمعارضة الإقليمية»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢١. بوجيسوي، وحيد، ٢٠٢٠. «التقارب الأخير بين إيران وتركيا: هل هو راسخ أم علاقة مواءمات؟»، المركز الديمقراطي العربي.
٢٢. المجموعة الدولية للأزمات - الشرق الأوسط، ٢٠٠٤. «العراق: تهدة المخاوف التركية حول الطموحات الكردية»، تقرير رقم ٣٥، ٢٦ يناير.
٢٣. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠٠٧. *النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية: ورشة عمل (برنامج الدراسات الإيرانية، وحدة الأمن الإقليمي وثقافة السلام)، القاهرة، مصر.*
٢٤. حبيبة ضياء الدين، ٢٠٢٣. «العلاقات بين تركيا وإيران: نقاط الخلاف والاتفاق»، مركز الحبتور للأبحاث، ٢٠ فبراير.

Sources and References

١. Al-Kannani, Safa Mahdi Saleh, 2012. Regional Changes and US Strategy for Iraq after 2003. Master's Thesis, Faculty of Political Sciences, Department of Politics Al-Dawliya, Baghdad University.
٢. Abdul Aziz al-Zahir, 2017. "Iranian Influence in Iraq", Al-Bayan Magazine, No. 364 (August 23.)
٣. Adli, Ahmed, 2016. "Sectarian Foundation: Impacts of the People's Army on the Iraqi Army", Al-Mustaqbal for Advanced Research and Studies, 29 November.
٤. Al-Jabouri, Abdul Jabbar, 2025. "From the Shiite Crescent to the Shiite Region...!!", All Arab Magazine, March
٥. Elias, Rashid Ammar, and Shukhan Taha Ali, 2024. "Power Constraints in the Iraqi Political System After 2003", International Political Journal, Annex 61.
٦. Elias, Fras, 2017. "Iran and the Kurdish Project in Iraq: Confrontational Threats and Options", International Institute for Iranian Studies – RASANA, 17 October.
٧. Hussein, Aqeel Ibrahim, 2022. "The Political System in Iraq After General 2003", Journal of the Iraqi University, 57(1.)



١٠. Hussein, Adi Faleh, 2014. The Iraqi Political System After 2003: A Study in the Debate of Partnership and Conflict between the Three Kurdish Sunni Shiite Factions. Baghdad.
١١. Jalal Sheikh Ali, 2022. Reading in the Existential Challenges of the Iraqi State, Zakrus, 21 June. Available at: <http://zagrosnews.net/ar/opinions/34342> [Accessed 3 September]
١٢. Jade', Zia Najm Ali, 2022. "The Principles of the Separation between Powers and Its Applications in the Contemporary System: A Comparative Study", Journal of the Iraqi University, 55(2).
١٣. Kafiro, Giorgio, 2023. "The Influence of the Kurdistan Workers' Party in Iraqi-Turkish Relations", Image Website.
١٤. Mahmoud, Nizal Abd, 2022. "Turkish Foreign Policy Directions and Their Impact on the Importance of Iraqi Issues", Iraqi University Journal, 57(1), pp. 586-5
١٥. Mohammed, Ahmed Majid Jassim, 2023. "Iraqi-Turkish Relations After 2014 and Beyond", Tikrit Journal of Political Science, 4, pp. 521-5
١٦. Mustafa Salah, 2018. Approaching the Present .. Turkey and the Position of US Sanctions on Tehran. Arab Center for Research and Studies.
١٧. Qandil, Ghadi, 2025. "From Preparation to the Coalition.. The Future of Iran's Role in Iraq", Eurasian Arabian News Magazine, 2 February. Available at: <https://eurasiaar.org/from-preparing-for-the-future-coalition-of-the-iranian-role-in-iraq> [accessed 3 September]
١٨. Rodgers, Winthrop, 2025. "Current Balance: Competition between Turkey and Iran in Regional Kurdish Political Geography", Kalam Website, 22 May.
١٩. Salman, Jabbar Hardan, 2023. "Challenges of the Iraqi Political System After General 2018: An Analytical Study", Journal of International Studies, 92(2).
٢٠. Saeed, Karam, 2017. "Ankara and Tehran: The Limits of Profit from the Kirkuk War", Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies.
٢١. Khurshid Deli, 2017. "The Siege of Erbil: Turkey's Choices for Kurdistan Regional Independence", Al-Mustaqbal Center for Advanced Research and Studies.
٢٢. Political Studies Unit, 2017. "Reviewing the Kurdistan Region: Between Kurdish Issues and Regional Opposition", Arab Center for Policy Research and Studies.
٢٣. Yojiswi, Wahid, 2020. "The Recent Convergence Between Iran and Turkey: Is It the Origin of a Dialogue Relationship?", Arab Democracy Center.
٢٤. International Crisis Group – Middle East, 2004. "Iraq: Turkish Threat to Kurdish Aspirations", Communication No. 35, 26 January.
٢٥. International Center for Future and Strategic Studies, 2007. Iranian Influence in Iraq and Its Regional Reflections: Workshop (Iranian Studies Program, Security Unit Regional and Culture of Peace), Cairo, Egypt.
٢٦. Habiba Ziauddin, 2023. "Turkey-Iran Relations: Points of Conflict and Consensus", Al-Habtur Research Center, 20 February.